لقدرة العبد في ايجاد فعله اصلا وهو اي الجبر والمراد اعتقاد الجبر باطل وملزوم
الباطل باطل فملزوم الجبر وهو موجبه يعني اعتقاد ان لا تاثير بقدرة العبد في
ايجاد فعله باطل ولهذا صرح جماعة من محققي المتاخرين من الاشاعرة بان
مآل كلامهم لهذا اي مرجع قولهم ان قدرة العبد تتعلق لا على وجه التاثير الذي يؤول اليه
اخرا هو الجبر وان الانسان مضطر في صورة مختار لوقوع الفعل على وفق اختياره
من غير تاثير لقدرته المقارنة واعلم انا لما ذكرنا انفا ان ما اوردوه من تمسكاتهم العقليات
التي ظنوا احالتها استناد شيء اي ظنوا انها تدل على استحالة استناد شيء من
الافعال الاختيارية الى العباد لم تنتج هذا خبر ان اي لما ذكرنا ان ما اوردوه من
العقليات لم تنتج من القدح ونبهنا على بطلانه بالاستلزام الذي ذكرناه لم
يبق عندنا في حكم العقل مانع عقلي من ذلك اي من تاثير قدرة العبد في الفعل
لانا لم نجد مانعا من ذلك عقلا بل قد وجدنا ما يدل على انتفاء المانع من ذلك فانه
لو عرف الله تعالى العبد العاقل اي اعلمه افعال الخير والشر ثم خلق له قدرة
امكنه بها من الفعل المامور به من الخير والترك لما نهي عنه من الشر ثم كلفه
باتيان الخير اي بان ياتي به ووعده عليه اي على الاتيان به الثواب وترك
الشر اي وكلفه بترك الشر واوعده عليه اي على الشر اذا اتى به بالعقاب
وقوله بناء متعلق بقوله كلفه اي كلفه بذلك بناء على ذلك الاقدار اي خلق القدرة
المذكورة لم يوجب ذلك هذا جواب لو اي لو وقع ما ذكر من تعريف الامرين وخلق
القدرة والتكليف بما ذكر لم يجب وقوع هذه الامور نقصا في الالوهية لكون ما نفاه من يوجب م
القول بتاثير قدرة العبد او غاية ما فيه اي ما في وقوع الامور المذكورة انه تعالى اقدر اي اقدر
العبد العاقل على بعض مقدوراته تعالى كما انه اعلمنا معشر العباد العقلاء بعض معلوماته
سبحانه تفضلا منه تعالى ولم يوجب ذلك نقصا في الالوهية وفاقا منا ومنكم وقوله وان كان قد

يرى

يرى اي يظن فرق بين العلم والخلق اشارة الى سؤال بايراد جوابه اما السؤال فهو ان
جعل الخلق كالعلم فيما ذكرتم قياس مع وجود الفارق وهو ان الخلق من خصائص
الالوهية كما قال تعالى هل من خالق غير الله بخلاف العلم فقد ورد في الكتاب العزيز اثبات
العلم للعباد في غير موضع وقوله لكن لا يقدح هو الجواب اي ما ابديتموه من الفرق
لا يقدح في المقصود وهو ان اقدار العبد على بعض المقدورات لا يوجب نقصا في الالوهية
كما مر ذكرنا انفا اذ كان سبحانه غير ملجأ بصيغة المفعول الى ذلك اي الى ما ذكر اقدار العبد
على بعض المقدورات ولا مقهور عليه ليلزم النقص المحذور بل فعل سبحانه باختياره
اي بارادته تعالى في قليل من المقدورات لا نسبة له بمقدوراته اي الى مقدوراته التي
لا تتناهى فالباء هنا بمعنى الى كما في قوله تعالى وقد احسن بي اي الي وستعرف ان ذلك
القليل الذي هو محل قدرة العبد هو العزم المصمم وقوله لحكمة متعلق بقوله فعله
اي فعل تعالى ذلك الاقدار لحكمة صحة التكليف واتجاه الامر والنهي فان نفي تاثير قدرة
العبد يستلزم بطلان التكليف وعدم اتجاه الامر والنهي كما مر مع انه اي مع ان ذلك
القليل الذي اقدر عليه العبد من افعاله اذا اوجده لا تنقطع نسبته اليه اي الى الباري
تعالى بالايجاد لان ايجاد المكلف له انما هو بتمكين الله تعالى اياه منه واقداره عليه وان السمع
ورد بما يقتضي نسبة الكل اليه تعالى بالايجاد وقطعها اي قطع نسبة الايجاد عن العباد كقوله
تعالى والله خلقكم وما تعملون انا كل شيء خلقناه بقدر هل من خالق غير الله فان قلت الفرق
الذي تقدم ذكره قادح باعتبار ان الله تعالى اخبر بانه اعلم العباد بعض معلوماته واخبر بانه
لا خالق غيره وبانه خالق كل شيء اي موجده فلو اوجد العبد شيئا لزم الخلف في خبره تعالى والخلف في خبره فلو اوجده م
تعالى محال قلنا نمنع لزوم الخلف في خبره تعالى لان خلق الشيء هو الاستقلال بايجاده والعبد لا
يستقل بايجاد شيء بل العزم الذي قلنا انه محل قدرته يتوقف وجوده على خلق الاختيار للعبد العزم م
والتمكين من ذلك العزم كما سيأتي فلا استقلال للعبد بشيء فلا خلف في خبر الله تعالى وقوله

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)